اقتصاد

تونس مهدّدة بالذهاب للمحاكم الدولية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تبحث سلطات تونس عن حلول سريعة لتطويق أزمة إغلاق حقول النفط في البلاد واستعادة الإنتاج مجدّداً، تجنباً لغضب شركات الطاقة الأجنبية التي باشرت بعمليات تسريح العمال وإحالة آخرين على البطالة الفنية، نتيجة الخسائر التي تكبدتها جراء اعتصامات المطالبين بالعمل منذ منتصف شهر يوليو/ تموز الماضي. ودفع تصاعد غضب المستثمرين الحكومة إلى الإسراع في تقديم تطمينات والاجتهاد في طرح حلول قريبة لأزمة منطقة الكامور وإعادة تشغيل محطة الضخ الرئيسية التي أغلقتها الاحتجاجات العمالية المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وسط تحذيرات من أن يجر استمرار الغلق البلاد إلى المحاكم الدولية لتعويض المستثمرين عن خسائرهم.

وأبدى المستثمرون الرئيسيون في قطاع الطاقة في تونس انزعاجا من تواصل غلق محطة الضخ الرئيسية وعجز سلطات البلاد عن إيجاد حلول مع المعتصمين مهددين بوقف استثماراتهم في البلاد. وأعلن المدير العام للشركة النمساوية «أو أم في» للطاقة، ويلهام ساكماير، تسجيل مؤسسته لخسائر مالية هامة باتت تهدد استمرارية نشاطها في تونس، ما اضطرها إلى إعادة جدولة أوقات العمل وتخفيض أجور عمالها وموظفيها إلى حدود 60 بالمائة. وشدّد ممثل شركة «أو أم في» على أهمية تأمين مواقع الإنتاج، وضرورة تلافي التأخير الحاصل في خلاص الفواتير المتخلدة بالذمة لدى الشركاء المحليين قبل نهاية السنة المالية 2020. وحذر الخبير الاقتصادي أشرف العيادي من أن يجر تواصل توقف الإنتاج الطاقي البلاد إلى المحاكم الدولية لمواجهة شكاوى المستثمرين الذين سيطالبون بتعويضات لخسائر تكبدوها.

وأكد العيادي في تصريح لـ«العربي الجديد»، خطورة الرسالة التي يحملها خروج مؤسسات طاقة من أكبر المستثمرين الأجانب في البلاد بهذه الطريقة، إذ يعرّض ذلك الدولة إلى مخاطر الوقوف أمام التحكيم الدولي ودفع تعويضات على غرار الخسائر التي تكبدتها الدولة التونسية في التحكيم الدولي في قضايا تتعلق بالجهاز المصرفي. والتقت وزيرة الطاقة التونسية سلوى الصغير، الأسبوع الماضي، ممثلين عن كل شركات الطاقة المتضررة من اعتصام الكامور لبحث حلول معهم ووعدت بالتعجيل بإيجاد حلول للملف. وقال الخبير في الطاقة والمستشار السابق بوزارة الطاقة، حامد الماطري، إن صافرة الإنذار التي أطلقها المستثمرون تؤكد القلق الكبير لديهم بسبب تكبّدهم خسائر كبيرة نتيجة وقف العمل، مؤكدا أن ملف الكامور تحوّل إلى أولوية مطلقة لدى الحكومة وشركائها الاجتماعيين بسبب التداعيات الثقيلة لتواصل وقف الإنتاج. وأفاد الماطري في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن السلطات مطالبة بالبحث في وقت وجيز عن حلّ جذري لإنهاء الأزمة وطمأنة المستثمرين، ومن بينهم المستثمر النمساوي «أو أم في»، الذي يعد أهم مستثمر طاقي في تونس بقيمة استثمارات تتجاوز 900 مليون دولار. واعتبر الماطري أن تصعيد المستثمرين للهجتهم أمر متوقع، غير أنه استبعد رحيل هذه المؤسسات التي ضخت أموالا ضخمة في مشاريع الاستكشاف والحفر، فضلا عن الكلفة العالية لتفكيك المعدات الطاقية وإغلاق مواقع الاستخراج.

أموال الإماراتيين في خدمة الاحتلال

مصطفى عبد السلام

حسب أحدث أرقام معهد صناديق الثروة السيادية (إس دبليو إف آي)، فإن جهاز أبوظبي للاستثمار « الصندوق السيادي لإمارة أبوظبي» جاء في المركز الثالث ضمن أكبر الصناديق السيادية في العالم، والأول عربياً، متفوقا على الصناديق السيادية المملوكة لكل من السعودية وقطر والكويت ودبي وسلطنة عمان. ووفق أحدث الأرقام كذلك فإن إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي المملوك لإمارة أبوظبي بلغ 579,6 مليار دولار (ما يعادل 2,13 تريليون درهم). وحسب البيانات الرسمية فإن هذا الجهاز يتخذ من العاصمة الإماراتية مقرا له، ولا يوجد له فرع في أي من دول العالم رغم أنه يستثمر أمواله في الأسواق الدولية ما بين أسهم وسندات وأوراق مالية وصكوك وعقارات وأراض وذهب وأندية رياضية كبرى وشركات متنوعة وبنوك كبرى وأصول أخرى. هذا الصندوق الذي يدير أموال الإماراتيين والفوائض المالية للنفط قرر فتح أول فرع له في الخارج، وكان هذا الفرع من نصيب دولة الاحتلال وليس من نصيب عاصمة عربية، أو حتى لندن وواشنطن وباريس وطوكيو وغيرها من عواصم المال العالمية.

وحسب بيان صادر عن مكتب أبوظبي للإعلام التابع للدولة فإن جهاز أبوظبي للاستثمار قرر فتح أول مكتب له خارج الإمارات في تل أبيب التي ستكون المحطة الأولى في شبكة مخططة من المكاتب الدولية التي ستدعم الشركات التي تتطلع إلى توسيع عملياتها في أبوظبي، وربط المبتكرين من جميع أنحاء العالم لحل التحديات العالمية.

لم تكتف الإمارات بتلك الخطوة، بل اتفق جهاز أبوظبي للاستثمار ومنظمة Invest in Israel (استثمر في إسرائيل) الحكومية، على التعاون الثنائي في مجال الاستثمار وإقامة مشروعات مشتركة والبحث عن فرص استثمارية لمستثمرين إماراتيين داخل دولة الاحتلال بما فيها المستوطنات والأراضي المحتلة كهضبة الجولان وغيرها. أعقب تلك التطورات الخطيرة صدور تصريحات من كبار مسؤولي جهاز الاستثمار تدعو فيها الإسرائيليين ليس للاستثمار في الإمارات فقط، بل الاستثمار في كل دول الخليج والبحث عن فرص بها، حيث دعا إبراهيم عجمي المدير التنفيذي في صندوق مبادلة الإماراتية التابع لجهاز أبوظبي للاستثمار، الشركات الإسرائيلية الناشئة للعمل في دول الخليج، قائلا إن هذه الشركات مرحب بها في دول مجلس التعاون.

الخطوة التي أقدم عليها جهاز أبوظبي للاستثمار هي الأخطر في ملف التطبيع الاقتصادي والمالي بين الإمارات ودولة الاحتلال، إذ إنها تضمن لإسرائيل الحصول على سيولة نقدية ضخمة من الصندوق السيادي الإماراتي، سيولة ستمكنها من تنفيذ مشروعات حلمت بها من قبل.

انخفاض أسعار المستهلكين بمنطقة اليورو

أكد مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، أمس، أن أسعار المستهلكين بمنطقة اليورو انخفضت في أغسطس/ آب، مدفوعة بتراجع أسعار الطاقة، لكن التضخم الأساسي الذي يستثني تلك العناصر المتقلبة تباطأ بشدة أيضا. وقال يوروستات إن التضخم في دول منطقة اليورو، البالغ عددها 19 دولة، انخفض 0,4 بالمئة على أساس شهري في أغسطس، وتراجع إلى -0,2 بالمئة على أساس سنوي، بما يتماشى مع تقديرات أولية للمكتب في وقت سابق وتوقعات السوق. وكان لتراجع أسعار الطاقة 7,8 بالمئة على أساس سنوي في أغسطس، التأثير الأكبر على مؤشر أسعار المستهلكين العام، لتحسم 0,77 نقطة مئوية من الرقم النهائي. ودفعت السلع الصناعية بخلاف الطاقة المؤشر للانخفاض 0,03 نقطة مئوية، لتبدد أثر مساهمة إيجابية قدرها 0,33 نقطة مئوية من الأغذية والمشروبات الحكومية والتبغ و0,30 نقطة من الخدمات.

(Getty)

أخبار مختصرة

وقف المولدات التجارية في غزة

أوقف أصحاب المولدات التجارية في قطاع غزة، أمس، مولداتهم عن العمل لمدة 24 ساعة، احتجاجاً على قرار سلطة الطاقة، بتحديد أسعار بيع الكيلو وات الواحد من الكهرباء للمواطنين. والمولدات التجارية هي البديل الذي استخدمه الفلسطينيون لتجاوز أزمة الطاقة المستفحلة رغم غلاء أسعاره بشكل كبير، حيث تراوح أسعار البيع حالياً ما بين 3,5 إلى 4 شواكل إسرائيلية، فيما لا يتجاوز سعر الكيلو وات الواحد للكهرباء التي توفرها شركة توزيع كهرباء غزة 0,5 شيكل إسرائيلي. (الدولار= 3,42 شواكل). وأعلنت سلطة الطاقة في غزة تحديد سعر بيع الكيلو وات الواحد من المولدات التجارية بمبلغ 2,5 شيكل.

السعودية تطرح مناقصة لشراء شعير

قالت المؤسسة العامة للحبوب، المشتري الحكومي الرئيسي للقمح في السعودية، أمس، إنها طرحت مناقصة دولية لشراء نحو 540 ألف طن من علف الشعير الحيواني. وأضافت المؤسسة أن الموعد النهائي لتقديم العروض في المناقصة اليوم الجمعة، مؤكدة ما ذكره متعاملون. وقال أحمد الفارس، محافظ المؤسسة، في بيان، إن الشعير مطلوب على تسع شحنات فردية للوصول إلى المملكة في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول. وأضاف أن نحو 420 ألف طن مطلوبة للشحن إلى موانئ المملكة المطلة على البحر الأحمر و120 ألف طن للموانئ على الخليج.

إيران ضمن الدول السبع الأولى في إنتاج الأسمنت

أعلن المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات لمجموعة التنمية الوطنية الإيرانية، أمير تقي خان تجريشي، أن طاقة إنتاج البلاد من الاسمنت تبلغ 85 مليون طن، وتُعَدّ ضمن الدول السبع الاولى في العالم. وحسب وكالة الانباء الإيرانية (إرنا)، قال تجريشي في تصريح له خلال زيارته التفقدية لمصنع الاسمنت في محافظة مازندران شماليّ إيران، إن صادرات البلاد من الاسمنت إلى الدول الاعضاء في اتحاد «سي آي اس» (الدول ذات المصالح المشتركة المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق CIS) والدول المطلة على بحر قزوين بلغت 9 ملايين طن خلال العام الماضي (العام الإيراني انتهى في 19 آذار/ مارس).

الكويت تخطط للتحول من استيراد الغاز إلى تصديره

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تسعى الحكومة الكويتية إلى زيادة إنتاجها من الغاز والتحول من الاستيراد إلى التصدير. وقال مسؤول أول عن قطاع الاكتشافات النفطية في الكويت، حمد النفيسي، لـ«العربي الجديد»، إن إنتاج البلاد من الغاز حاليا يصل إلى 18,5 مليار متر مكعب سنوياً، وأن الحكومة تخطط لزيادته إلى 37 مليار متر مكعب خلال الفترة المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أن حجم الاستهلاك المحلي البالغ 23 مليار متر مكعب حاليا سينخفض مستقبلاً، وذلك لعدة عوامل، أهمها الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة، وهو ما تعمل عليه الكويت في الوقت الراهن. وحسب النفيسي، فإن الكويت تسعى إلى أن تكون ضمن اللاعبين الرئيسيين في إنتاج الغاز، خاصة بعد افتتاح أحد مشروعاتها الذي يعد من أكبر المشروعات في المنطقة. وتخطط الكويت لافتتاح محطة الزور، التي يُقدر بأن تكون أكبر محطة توريد للغاز الطبيعي المسال بالمنطقة، في مارس/ آذار عام 2021.

ووفقاً لبيانات صادرة عن شركة «بي بي» للطاقة، من المتوقع أن ينمو سوق الغاز الطبيعي المُسال بشكل سريع خلال العقود المقبلة، مع تحول البلدان من النفط والفحم نحو الطاقة النظيفة. وفي هذا السياق، قال الخبير النفطي عبد الله الهاجري، لـ«العربي الجديد»، إن سيناريو سوق النفط لن يطبق على سوق الغاز، ومع ذلك، فإن الوباء قد أضر بقطاع الغاز بشكل كبير. ووفق الهاجري، فإن سوق الغاز يختلف بشكل جوهري عن سوق النفط، بسبب الطلب على الكهرباء والحاجة المستمرة للغاز، بالإضافة إلى عدم وجود منظمة عالمية مثل «أوبك» تناقش فيه الخطط والسياسات، لذلك يبقى هذا السوق عرضة للتأثر بالقرارات الفردية لمنتجي ومصدري الغاز. لكن أسعار الغاز المسال شهدت انخفاضاً بنحو النصف هذا العام، لتصل إلى نحو دولارين لكل مليون وحدة حرارية، حسب الهاجري.

وفي السياق نفسه، أكد الخبير الاقتصادي في أسواق النفط مشعل الأنصاري، لـ«العربي الجديد»، وجود اختلاف كبير بين ظروف التخزين والنقل بين النفط والغاز. وقال: «تصعب المقارنة بين سوقي النفط والغاز، لأن الأخير لا يمكن بقاؤه في حالته السائلة لمدة طويلة خلال مرحلة نقله عبر الأنابيب، ويجب إعادته إلى الحالة الغازية في غضون أسابيع قليلة وإلا فإن جودته سوف تتأثر بشكل كبير».

مال وسياسة

الاحتلال يجني ثمار التطبيع

الإمارات تضخ استثمارات في إسرائيل عبر صندوقها السيادي

كشف جهاز أبوظبي للاستثمار عن فتح أول مكتب له خارج دولة الإمارات، في إسرائيل، بعد تطبيع العلاقات بين الجانبين

صالح النعامي

اتخذت الإمارات خطوة جديدة تمهيدا لضخ استثماراتها في العديد من القطاعات الإسرائيلية، في ظل خطى التطبيع المتسارعة بين الجانبين، إذ أعلن مكتب أبوظبي للإعلام التابع للدولة أن جهاز أبوظبي للاستثمار (صندوق الاستثمارات السيادي)، فتح أول مكتب له خارج دولة الإمارات في تل أبيب، بعد تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل.

ووفق بيان جهاز أبوظبي للاستثمار على تويتر، فإن «تل أبيب هي الأولى في شبكة مخططة من المكاتب الدولية التي ستدعم الشركات التي تتطلع إلى توسيع عملياتها في أبوظبي، وربط المبتكرين من جميع أنحاء العالم لحل التحديات العالمية».

واتفق جهاز أبوظبي للاستثمار ومنظمة INVEST IN ISRAEL (استثمر في إسرائيل)، قبل أسبوعين، على التعاون الثنائي في مجال الاستثمار.

وحسب تقرير صادر عن مؤسسة (SWF INSTITUTE)، في مايو/ أيار الماضي، احتل جهاز أبوظبي للاستثمار المرتبة الثالثة في قائمة أكبر صناديق استثمار سيادية على مستوى العالم، بحجم أصول بلغ 579,6 مليار دولار. ووفق مراقبين، سيعطي حجم الصندوق السيادي الإماراتي الضخم فرصا كبيرة لتمويل مشرعات الاحتلال. ومن جانبه، قال الصحافي الإسرائيلي يوسي ميلمان، أمس، إن الإمارات أعلنت، الليلة الماضية، أنها قررت افتتاح ممثلية لصندوق الاستثمارات الوطني الإماراتي في تل أبيب. وفي تغريدة نشرها على حسابه على تويتر، أشار ميلمان، الذي يعمل معلقا للشؤون الاستخبارية في صحيفة «هآرتس»، إلى أن الإعلان الإماراتي جاء بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، وأنه يهدف بشكل خاص إلى الاستثمار في مشاريع تتعلق بـ«الابتكارات والتطوير والتقنيات المتقدمة».

وأوضح أن القرار يأتي في إطار توجهات صندوق الاستثمارات الإماراتي «ADIO» لتدشين مشاريع واستثمارات في أرجاء العالم. ويذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حرص في الآونة الأخيرة على طمأنة الجمهور الإسرائيلي بأن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إسرائيل، في أعقاب تفشي وباء كورونا، ستتم معالجتها عبر الاستثمارات الضخمة التي ستوجهها الإمارات إلى السوق الإسرائيلي.

من ناحية ثانية، توقع وزير التجارة الخارجية الإماراتي، ثاني بن محمد الزيودي، أن تصل قيمة التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين الإمارات وإسرائيل، في أعقاب التوقيع على اتفاق التطبيع الكامل، إلى مليار دولار سنويا. ونقلت صحيفة «كاكليست» الاقتصادية الإسرائيلية عن الزيودي قوله لممثلي الشركات الإسرائيلية الكبرى الذين يزورون أبوظبي حاليا، إن «كلا من الإمارات وإسرائيل تتشابهان في الناتج المحلي، وهناك إمكانية أن تصل قيمة التبادل التجاري بينهما إلى 300-500 مليون دولار إلى جانب مبلغ مماثل على شكل استثمارات إماراتية في الشركات الإسرائيلية».

> الإمارات تفتح ممثلية لصندوق الاستثمار الوطني في تل أبيب

وأشارت الصحيفة إلى أن المسؤولين وأصحاب شركات القطاع الخاص في الإمارات ركزوا في محادثاتهم مع ممثلي الشركات الإسرائيلية على جانب التعاون في مجال «الأمن الغذائي»، على اعتبار أن الإمارات تستورد 95% من حاجتها من المواد الغذائية من الخارج.

وأشارت الصحيفة إلى أن انتشار كورونا أدى إلى المس بإمدادات المواد الغذائية إلى الإمارات، وهو ما حفز المسؤولين هناك على محاولة حل هذه المشكلة عبر الإنتاج الذاتي.

ونقلت الصحيفة عن الوزير الإماراتي قوله: «الماء والغذاء مهمان لنا، ولدى إسرائيل تقنيات تحلية المياه، فقد أعدت الإمارات استراتيجية في مجال الأمن الغذائي، وإسرائيل بإمكانها أن تندمج في هذه الاستراتيجية».

وقال وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي أوفير أوكينوس، لإذاعة «كان» الرسمية الإسرائيلية، أمس، إن «التداعيات الاقتصادية للاتفاق مع الإمارات والبحرين ستكون هائلة، وسيستفيد الجميع من ذلك».

وفي سياق تعزيز التعاون الاقتصادي بين الإمارات وإسرائيل، وقع مصرف أبوظبي الإسلامي مذكرة تفاهم مع بنك لئومي، ثاني أكبر بنوك إسرائيل، لاستكشاف مجالات التعاون في المستقبل بالإمارات وإسرائيل وأسواق دولية أخرى.

وقال «أبوظبي الإسلامي»، أول من أمس، إن الاتفاق يهدف إلى فتح فرص جديدة للأعمال والتجارة أمام العملاء ودعم سفر الأفراد إلى إسرائيل أو الشركات التي تتطلع إلى الاستفادة من دخول سوق جديدة، وفقا لتقارير محلية.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي خميس بوهارون: «نحن فخورون بتوقيع مذكرة التفاهم هذه مع بنك لئومي، أحد أكبر المجموعات المصرفية في إسرائيل. هذه الشراكة التاريخية، والتي تتماشى مع الهدف المشترك لكلا البلدين لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية قوية، ستدعم عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في احتياجاتهم المصرفية عند السفر أو فتح الأعمال التجارية في إسرائيل».

وكشف بنك أبوظبي الأول، مطلع الشهر الجاري، أنه سيشرع في مناقشات مع بنكي هبوعليم ولئومي الإسرائيليين، وذلك عقب توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف الإمارات المركزي ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

احتجاجات شعبية ضد التطبيع (علي جاد الله/الأناضول)

تجارة

تجارة الألماس أحدث وسائل التطبيع

للدن ـ **العربي الجديد**

وقّعت بورصتا الماس في إسرائيل ودبي، أمس، اتفاقية تعاون استراتيجي لتعزيز التعاون بينهما. وأعلن الاتفاق بعد يومين من توقيع إسرائيل والإمارات اتفاقاً في واشنطن لتطبيع العلاقات. ووُضعت اللمسات النهائية لاتفاق الألماس في مناسبة جرت عبر مؤتمر بالفيديو. وفي إطار الاتفاق، ستفتح بورصة الألماس في إسرائيل مكتباً تمثيلياً في دبي، وسيفتح مركز دبي للسلع المتعددة مكتباً في رمات غان التي تضمّ مقر البورصة الإسرائيلية.

وسيتقاسم الطرفان الخبرة والمعرفة، وسيعملان على تعزيز التجارة الثنائية والتعاون في المعارض والزيارات والمؤتمرات. واتفقا على ترتيب معرض للألماس بين إسرائيل ودبي يُعقد في دبي ورمات غان.

وإسرائيل من بين أبرز مصدري الألماس المصقول في العالم. وقال يورام دفاش، رئيس بورصة إسرائيل للألماس إنّ دبي، مع منطقتها الحرة وأوضاع الأعمال المناسبة بها، أصبحت أحد أهم مراكز الألماس في العالم. وبورصة دبي للألماس جزء من مركز دبي للسلع المتعددة المملوك للحكومة.

إلا أنّ تجارة الألماس بين الإمارات والاحتلال ليست وليدة التطبيع، وفي رصد لـ«العربي الجديد»، يجري تداول معلومات منذ سنوات طويلة بوجود علاقات تجارية قوية ما بين الإمارات والإسرائيليين ترتبط بتجارة الألماس. في فبراير/ شباط الماضي، شارك أحمد بن سليم، رئيس «بورصة دبي للماس»، في «أسبوع الألماس العالمي» الذي عُقد في تل أبيب، وانتخب مجلس إدارة بورصة دبي للماس التابع لمركز دبي للسلع المتعددة أحمد بن سليم الرئيس التنفيذي الأول لمركز دبي للسلع المتعددة، ورئيس مجلس إدارة «بورصة دبي للماس»، في مايو/ أيار 2018. وتعتبر إسرائيل من بين أكبر أسواق الألماس في العالم، وبلغ حجم صادراتها من الألماس المصقول عام 2018 نحو 4,5 مليارات دولار، وفق وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، فيما تجاوزت قيمة واردات الألماس 3 مليارات دولار. وفي عام 2010، نشرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية تقريراً بعنوان: «الألماس الإسرائيلي هو أفضل صديق لدبي لأنّ الربح يتفوق على سياسة الإمارة».

> دولة الاحتلال من بين أكبر أسواق الألماس في العالم

وأشارت الوكالة في التقرير إلى أنّ الشركات في إمارة دبي تستورد الألماس المصقول عالي القيمة من تل أبيب، لبيعه لدول الخليج المجاورة، في تحدٍّ لمقاطعة الدول العربية للبضائع الإسرائيلية، بما في ذلك الإمارات التي تنتمي إليها دبي.

وشرح تقرير «بلومبيرغ» أنّ هذه التجارة تشمل الأحجار التي تبلغ قيمتها 32 مليار دولار، والتي تمرّ كل عام عبر دبي إلى عملاء عالميين مثل الصين والهند، وفقاً لجيل فيلبر، المدير الإداري لشركة INFO-PROD RESEARCH LTD، وهي شركة معلومات تجارية مقرّها في تل أبيب.

مال وسياسة

«طيران الإمارات» تنتج وجبات مخصصة للإسرائيليين

للدن ـ **العربي الجديد**

أعلنت مجموعة طيران الإمارات (حكومية)، أمس، توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «سي سي إل» القابضة التي يديرها رئيس «المجلس اليهودي في الإمارات» روس كريل، لإنتاج وجبات «كوشر» المعدة وفقا للتقاليد الدينية اليهودية.

وأوضحت الناقلة الوطنية لإمارة دبي، في بيان، أنه بموجب الاتفاقية ستحصل على شهادات من قبل جهات دينية يهودية تسمح بإنتاج هذه الوجبات.

كانت «طيران الإمارات» تشتري وجبات كوشر من جهة خارجية، لكنها تنوي الآن إنتاج هذه الوجبات من خلال شركة «الإمارات لتموين الطائرات» التابعة لها.

وفي أغسطس/آب الماضي، حطّت في أبوظبي أول رحلة تجارية بين إسرائيل والإمارات كانت انطلقت من مطار بن غوريون بالقرب من تل أبيب وعلى متنها وفد إسرائيلي أميركي.

وتعد شركة طيران الإمارات، أكبر الناقلات الجوية في المنطقة، وتتخذ من دبي مقرا لها، وبعد اتفاق التطبيع الأخير بين الإمارات وإسرائيل، من المتوقع إطلاق رحلات جوية مباشرة بين الجانبين. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «الإمارات لتموين الطائرات» سعيد محمد، في البيان، إن شركته دأبت على تقديم وجبات «كوشر» لعملائها خلال السنوات الماضية عبر مورّد خارجي.

طيران الإمارات تسعى لاستقطاب المسافرين الإسرائيليين (فرانس برس)

وتوقع أنه في ظل التطورات الأخيرة، سينمو الطلب بسرعة على هذا النوع من الأطعمة في الإمارات والمنطقة عامة.

وتابع: «مرتاحون لشراكتنا مع سي سي إل القابضة، التي ستغطي جميع قنوات الطعام، كما أننا سنبحث فرص افتتاح مطاعم في دبي ودول مجلس التعاون الخليجي».

والسياحة شريان الحياة لدبي، وقد استقبلت الإمارة أكثر من 16,7 مليون زائر العام الماضي. وقبل أن يعطل الفيروس حركة السفر العالمية، كان الهدف هو الوصول إلى 20 مليون زائر في عام 2020. ووفقا لمجلة «فوربس»، سافر ما يقرب من نصف الإسرائيليين (حوالى 9 ملايين) إلى الخارج في عام 2017.

وازدادت في الفترة الأخيرة وتيرة الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين، كان أبرزها في مجال الاستثمار والقطاع المصرفي.

والإثنين، وقع بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك هبوعليم الإسرائيلي، اتفاق تعاون بينهما يعد الأول من نوعه بين الجانبين، ويندرج في إطار بدء العلاقات المالية والاقتصادية بين أبوظبي وتل أبيب. وفي 13 أغسطس/ آب الماضي، أعلنت الإمارات وإسرائيل اتفاقا للتطبيع الكامل بينهما، أتبعته البحرين بخطوة مماثلة في 11 سبتمبر/ أيلول الجاري.

تحقيق

محاكمات الفساد في الجزائر

قرب إسدال الستار وسط غموض عمليات استرجاع الأموال المنهوبة

كشفت محاكمات رموز نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن عمليات فساد ضخمة فاقت عشرات المليارات من الدولارات، إلا أن الغموض ما زال يكتنف عملية رد الأموال المنهوبة، وسط مطالبات بتجميد ثروات الفاسدين وملاحقتهم قبل أن يقوموا بغسلها وإخفائها

الجزائر ـ حمزة كحال

لم تحمل محاكمات رموز الفساد في الجزائر الأجوبة التي كان ينتظرها الشارع حول تفاصيل تزاوج المال بالسياسة، والسبل التي انتهجها الكارتل المالي في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لنهب المال، الذي كشفت تحقيقات الخزينة العمومية أنه فاق عشرات المليارات من الدولارات، فيما تبقى علامة الاستفهام الكبرى المطروحة حول مصير الأموال المنهوبة وكيف ستسترجع في وقت شارفت فيه المحاكمات على طي صفحتها الأخيرة.

أرقام خيالية

رفعت محاكمة ما يُعرف في الجزائر بـ«العصابة» في نظام الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، الستار عن حجم الفساد الذي نخر البلاد، ومدى تغول المال على القرارات السياسية، وهو ما يعكسه عدد الوزراء ورجال الأعمال المتورطين في الملفات التي فتحت أمام محكمة «سيدي امحمد»، أبرزهم علي حداد، زعيم الكارتل المالي والذي يعد واجهته، والإخوة كونيناف «الذراع الخفي» للكارتل. وحسب تقرير الخبرة، الذي أعدته الخزينة العمومية الجزائرية، واطلعت عليه «العربي الجديد»، يحوز علي حداد على 55 شركة موزع نشاطها على الأشغال العمومية وأشغال المطارات والأشغال البحرية، بالإضافة إلى السياحة والفندقة والرفت، السيارات، الإسمنت، مكاتب دراسات، المواد الصيدلانية، الأشغال الحضرية، الأشغال الريفية، ميكانيك السيارات، الرياضة، الهندسة، أشغال المناجم والمقالع، صناعة الأحذية وأخيرا وكالات بيع السيارات، بالإضافة لعدة عقارات في الجزائر، عبارة عن شقق وفيلات، وفندق «HOTEL PALACE GRAND VIA» ببرشلونة الإسبانية، اشتراه بـ54 مليون يورو سنة 2011، وبقيمة حالية بلغت 255 مليون يورو، وشقة سكنية فاخرة ببارسيلونا. وحول القروض البنكية التي استفاد منها مالك مجمع «ETRHB» للأشغال العمومية علي حداد، فقد أحصى تقرير الخزينة العمومية 457 قرضا بنكيا منذ 2010، بقيمة إجمالية فاقت 211 مليار دينار (1,6 مليار دولار)، 83 بالمائة منها من بنوك عمومية، استفاد منها «مباركة وتحت حماية أعلى موظفين في السلطة التنفيذية (الحكومة)»، حسب الخزينة العمومية. وفي ما يتعلق بالصفقات العمومية، وحسب تقرير الخبرة الذي أعدته الخزينة العمومية، فإن علي حداد، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019، استفاد من 257 صفقة عمومية، مستعملا نفوذه.

> 457
> أحصى تقرير الخزينة العمومية الجزائرية 457 قرضا بنكيا منذ 2010، لزعيم الكارتل المالي ورئيس منتدى رؤساء المؤسسات (أكبر تكتل لرجال الأعمال) سابقا، علي حداد، بقيمة إجمالية فاقت 211 مليار دينار (1,6 مليار دولار).

كما سجلت التحقيقات القضائية دخول حداد في مناقصات بشركات أجنبية، لتسهيل تحويل الأموال إلى الخارج. وبلغت قيمة الصفقات التي حاز عليها رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (أكبر تكتل لرجال الأعمال) سابقا، نحو 784 مليار دينار (6,2 مليارات دولار)، موزعة على مختلف القطاعات، وهو «المبلغ الذي استنزف من المال العام»، حسب محققي الخزينة العمومية، من جانبهم، الإخوة اللغز «كونيناف»، طارق، نوح، بالإضافة لرضا، الذين لا يعرف الجزائريون عنهم سوى بعض الصور المتداولة، استنزفوا أموالا طائلة، مستفيدين من قربهم من عائلة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، إذ كشف تقرير الخبرة الذي أعدته الخزينة العمومية الجزائرية، تحوز «العربي الجديد» على نسخة منه، أن مجمل الصفقات العمومية التي حازت عليها شركات «كونيناف» فاقت 1400 مليار دينار، أي ما يفوق 11 مليار دولار، منذ سنة 2008، في قطاعات إنشاء السدود والطرقات وإنتاج زيوت المائدة، وذلك عبر شركات وهمية لا أثر لها في الجزائر، حيث كشفت التحقيقات أن الإخوة كانوا يمارسون «المناولة في الصفقات»، إذ كانوا يوزعون الصفقات على شركات أخرى مع أخذ عمولات مقابل ذلك.

> مخاوف من غسل الفاسدين لأموالهم وممتلكاتهم وإخفائها
>
> تقديرات مبدئية للمبالغ المسروقة بعشرات مليارات الدولارات

علامات الاستفهام

وإذا كانت المحاكمات قد انتهت بعقوبات قاسية، بلغت 18 عاما لحداد، وبين 17 و12 للإخوة كونيناف، فإن النهاية التي آلت إليها المحاكمات تركت العديد من «الأقواس مفتوحة»، خاصة في الجانب المتعلق بطرق تدخل رجال الأعمال في القرار السياسي لتحويله لصالح «عصبتهم»، وكيف تغول الكارتل المالي في الجزائر على مفاصل الحكم. وفي السياق، أكد الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أنه «لا يمكننا التعليق على أحكام العدالة الجزائرية، فهي حرة في قرارها، لكن المواطن كان ينتظر إجابات كثيرة حول كيفية صعود حداد من مجرد مقاول بناء بسيط إلى صاحب ثاني أكبر ثروة في الجزائر، بأكثر من ملياري دولار، وكيف كان حداد يغير الوزراء والسفراء؟ وكيف أدخل كبار رجال الأعمال الجزائريين إلى البرلمان سنة 2017؟ وغيرها من الأسئلة».

وأضاف نور الدين، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المحاكمات ذهبت في الجانب التقني، أي كيف تحصل حداد والإخوة كونيناف وحتى ملاك مصانع تجميع السيارات على قروض دون تقديم ضمانات عبر اتصال هاتفي فقط؟ وكيف تنازلت الحكومة عن مؤسسات عمومية لهم بدينار رمزي فقط؟ وكأنه توجد نية لإفراغ المحاكمات من مضمونها الذي يهدد أركان النظام أو يعريه».

استرجاع الأموال

عادت قضية استرجاع الأموال المنهوبة لتتصدر واجهة الأحداث في الجزائر خلال الأيام الأخيرة، بالموازاة مع مرور «الحيتان الكبيرة» على المحاكم. ويبقى السؤال الكبير الذي يبقى من دون إجابة في الجزائر ذلك المتعلق بمصير الأموال المسروقة وكيفية استرجاعها، وذلك منذ تاريخ المحاكمة الأولى لرموز نظام بوتفليقة، إذ لم تتحرك الجزائر بعد لاسترجاع أموالها، رغم أنها كانت من بين أولويات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في برنامجه الانتخابي.

ويرى المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا، عمار توهامي، أن «الحديث عن استرداد الأموال المنهوبة ليس بالأمر السهل ولكنه ممكن، خصوصا ما يتعلق بالأموال الموجودة داخل الوطن، عن طريق المصادرة من خلال القضاء».

وأوضح توهامي في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الطريق الدبلوماسي هو الحل الأنسب لاستعادة ما تم تحويله من أموال عمومية للخارج، ذلك أن الجزائر لا تملك اتفاقيات تعاون قضائي مع كل الدول».

وتابع المحامي الجزائري قائلا: «من غير السهل فرز الأموال المشروعة عن غير المشروعة التي ستسعى العدالة إلى استعادتها»، معتبرا أن «البنوك الأجنبية ستخلق مشاكل للسلطات الجزائرية في إعادة هذه الأموال التي قد تدوم إجراءاتها سنوات».

ورغم وجود ترسانة من القوانين التي تسمح للجزائر بإطلاق مسار استرجاع الأموال المنهوبة، يقول المحامي المختص في القضاء الدولي، عبد المجيد متليلي، إن «العملية لا تزال في المرحلة الإدارية، أي على مستوى العدالة التي تقوم بعملية جرد الأموال وفق اعترافات المتهمين وتصريحهم بممتلكاتهم وممتلكات عائلاتهم، أيضا عبر المعطيات التي تصل إلى العدالة من السفارات الجزائرية في الخارج التي تحوز على عناوين سكن المتهمين كونها المكلفة باستخراج وثائق المعنيين».

الحكومة تعتزم السماح باستيراد القمح الروسي

قالت رابطة مصدرين فرنسية إن الجزائر تعتزم فتح سوقها أمام القمح الروسي، في خطوة متوقعة منذ فترة طويلة قد تعيد صياغة المنافسة في أحد أكبر البلدان المستهلكة للحبوب في العالم. وقالت الرابطة في بيان، أول من أمس، إن الجزائر تعكف على تغيير شروط الاستيراد للسماح بتوريد القمح من منشأ البحر الأسود، وهو ما يشمل حبوبا روسية وأوكرانية. تبذل موسكو جهودا للفوز بموطئ قدم في سوق الجزائر، التي تهيمن عليها حاليا الإمدادات الفرنسية وتعد واحدة من الأسواق الرئيسية القليلة غير المتاحة للقمح الروسي.

في الوقت نفسه، تسعى الجزائر لتقليص حجم برنامج وارداتها باهظ التكلفة، بينما تواجه احتجاجات شعبية وتضاؤلا في إيرادات النفط. وقال تييري دي بوساك، المتعامل وممثل رابطة مصدري الحبوب الفرنسية سيناكومكس، للصحافيين: «نتوقع تغييرا في الشروط بالجزائر في مناقصة القمح المقبلة، بما سيفتح هذه السوق لمناشئ البحر الأسود.» وتسعى روسيا لدخول الجزائر عن طريق إرسال شحنات من العينات، وذلك بعد دخولها سوق القمح السعودية عبر تغيير مشابه في القواعد.

الشارع يطالب بسرعة المحاكمات ومحاسبة الفاسدين (رياض كرامدي/ فرانس برس)

أسواق مال

الخليج يواصل ضخ استثمارات في السندات الأميركية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ارتفعت استثمارات دول الخليج، في أذون وسندات الخزانة الأميركية، بنسبة 2,85%، على أساس شهري في يوليو/ تموز الماضي إلى 214 مليار دولار. وبلغت استثمارات الدول الست في أدوات الدين الأميركية، 208,1 مليارات دولار حتى يونيو/ حزيران السابق له.

وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية الصادرة، الخميس، أن السعودية أكبر حائزي دول الخليج في السندات الأميركية، باستثمارات 124,6 مليار دولار حتى نهاية يوليو، مقابل 124,9 مليار دولار حتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي.

وعلى أساس سنوي، انخفض رصيد السعودية من السندات والأذون الأميركية بنسبة 31,1%، لتصل إلى 56,2 مليار دولار بنهاية يوليو 2020، مقارنة برصيدها نهاية الشهر نفسه من عام 2019 البالغ 179,6 مليار دولار.

وجاءت الكويت في المرتبة الثانية من حيث حيازة السندات الأميركية، باستثمارات 47,9 مليار دولار، مقابل 44,9 مليار دولار في الشهر السابق له.

وحلت الإمارات في المرتبة الثالثة، باستثمارات 29,5 مليار دولار، ثم سلطنة عُمان بـ6,1 مليارات دولار، وقطر 4,8 مليارات دولار، وتذيلت البحرين القائمة بـ1,2 مليار دولار.

وما تعلنه الخزانة الأميركية في بياناتها الشهرية، هو استثمارات دول الخليج في الأذون والسندات الأميركية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة، سواء أكانت حكومية أم خاصة.

وبين صعود وهبوط، تذبذبت استثمارات دول الخليج في الأدوات الأميركية خلال العام الجاري، مع الضغوطات المالية التي تعرضت لها نتيجة التبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا، وهبوط أسعار النفط.

عالمياً، وحسب بيانات وزارة الخزانة الأميركية، فقد ارتفع إجمالي قيمة الاستثمارات العالمية في الأدوات الأميركية حتى نهاية يوليو/ تموز، بنسبة 0,7% إلى 7,087 تريليونات دولار، مقابل 7,039 تريليونات في الشهر السابق له.

وحسب البيانات الرسمية الصادرة، الخميس، تصدرت اليابان حائزي السندات الأميركية بـ1,293 تريليون دولار في يوليو/ تموز، مقابل 1,261 تريليون نهاية يونيو/ حزيران. وفي المرتبة الثانية حلّت الصين بـ1,073 تريليون دولار، مقارنة بـ1,074 تريليون نهاية يونيو/ حزيران.

كانت الصين أكبر مستثمر في السندات الأميركية على مدى سنوات، إلا أن اليابان تفوقت عليها اعتباراً من يونيو 2019، بعد أن عصفت حرب تجارية بالعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

وفي المركز الثالث عالمياً جاءت المملكة المتحدة باستثمارات 424,6 مليار دولار، مقابل 445,6 ملياراً، ورابعاً أيرلندا بـ33,8 مليار دولار مقابل 330,4 ملياراً، على أساس شهري. فيما حلت هونغ كونغ خامساً بـ267 مليار دولار مقابل 266,4 ملياراً، ثم البرازيل بحيازة قيمتها 265,7 مليار دولار مقابل 264,1 ملياراً.

حيّ وول ستريت المالي بالولايات المتحدة (Getty)

دعوة لإنفاق 55 تريليون دولار على الطاقة المتجددة

أعلن مرشح الحزب الديمقراطي الأميركي جو بايدن أنه سينفق تريليوني دولار على الطاقة المتجددة

لندن ـ **العربي الجديد**

دعت لجنة الطاقة المتجددة التابعة للأمم المتحدة دول العالم إلى إنفاق 55 تريليون دولار حتى منتصف القرن الجاري لتلبية المعدل المستهدف لتقليل معدل انبعاثات الكربون، وذلك وفقاً لتقرير نشرته وكالة بلومبيرغ.

وبحسب التقرير، فإن هذا المبلغ ربما سيمكن العالم من الوصول لمعدل خفض الانبعاثات إلى مستوى صفر بحلول عام 2050، وسيتطلب ذلك تحولاً كهربائياً واسع النطاق عند التصنيع والبناء والتنقل، فضلاً عن استخدام الهيدروجين والوقود الحيوي في المناطق التي يصعب فيها استخدام الكهرباء. ووفق لجنة الطاقة المتجددة التابعة للأمم المتحدة، فإن استخدام معدلات طاقة أقل وتوظيف إعادة التدوير وبناء محطات للطاقة المتجددة سيساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات. وكان مرشح الحزب الديمقراطي الأميركي جو بايدن قد أعلن أنه سينفق تريليوني دولار على الطاقة المتجددة، وهي استراتيجية تتعارض مع سياسة الرئيس دونالد ترامب، الذي قرر الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ وفتح المجال أمام شركات النفط للتوسع في التنقيب في الولايات المتحدة.

وحسب تقرير الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة لعام 2019، وهو برنامج تابع لقمة الأمم المتحدة العالمية للعمل المناخي، بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة الجديدة خلال العقد الجاري، بين 2010 و2019، نحو 2,6 تريليون دولار، وكان للطاقة الشمسية نصيب الأسد منها. ووفقاً للتقرير، تضاعف الاستثمار في مجالات توليد الطاقة المتجددة أربع مرات خلال العقد الجاري، وكان نصيب الطاقة الشمسية من هذه الاستثمارات النصف، أي نحو 1,3 تريليون دولار من إجمالي الاستثمارات البالغة 2,6 تريليون دولار. وبهذا الحجم ارتفع توليد الطاقة الشمسية بما يكفي حوالي 100 مليون منزل متوسط في الولايات المتحدة..

وحسب التقرير، «بلغت الحصة العالمية من توليد الكهرباء التي تمثلها مصادر الطاقة المتجددة 12,9 في المائة من إجمالي توليد الطاقة في العالم، في عام 2018، مرتفعة بذلك من 11,6 في المائة في عام 2017. وقلل ذلك من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العام الماضي بنحو ملياري طن، وهو توفير كبير في ضوء انبعاثات قطاع الطاقة العالمية الذي قدر بنحو 13,7 مليار طن في عام 2018.

الصين أكبر مستثمر في الطاقة المتجددة تليها أميركا ثم اليابان وأوروبا

كما قال التقرير إن القدرة التنافسية لتكاليف الطاقة المتجددة ارتفعت بشكل كبير على مدار العقد. إذ انخفضت كلفة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بنسبة 81%، كما انخفضت كلفة توليد طاقة الرياح الساحلية بنسبة 46%. واستفادت الشركات في ذلك من التقدم التقني الذي حدث في صناعة الخلايا الضوئية في كل من أميركا وأوروبا واليابان.

وكانت الصين التي تعاني من التلوث أكثر من غيرها من الدول الصناعية، أكبر مستثمر في الطاقة المتجددة خلال هذا العقد، حيث استثمرت نحو 758 مليار دولار، بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية بمبلغ 356 مليار دولار، واحتلت اليابان المرتبة الثالثة بمبلغ 202 مليار دولار.

عملات

بينما يسعى ترامب إلى كسب الانتخابات الرئاسية المقبلة عبر إنعاش الاقتصاد وأسواق المال وضخّ المزيد من أموال التحفيز والضغط على البنك الفيدرالي بالإبقاء على سعر الفائدة مقترباً من الصفر لأطول فترة ممكنة، يرى محللون في المقابل أن هذه السياسة ستعزز قوة العملة الصينية، على حساب الدولار، وتفيد بالتالي الصين

اليوان يكسب... والدولار مهدد

انتعاش صرف اليوان في أسواق البر الصيني ومراكز الأوفشور (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع خبراء في أسواق الصرف العالمية أن تؤثر السياسة النقدية الأميركية التي ينفذها مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» منذ تفشي جائحة كوفيد 19، على سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم، خاصة اليوان الصيني الذي تسعى بكين إلى تعزيز مكانته بين عملات الاحتياط العالمية، وفي تسويات التجارة العالمية للتقليل من أهمية الدولار.

يُذكر أن الولايات المتحدة تخوض حرباً تجارية شرسة ضد الصين، تعتمد فيها على قوة الدولار وقوتها المصرفية والمالية وتستهدف محاصرة التمدد الصيني في أسواق العالم. ويلاحظ أن اليوان حقق تقدماً ملحوظاً أمام الدولار خلال الأسبوع الجاري، كما ارتفع اليورو منذ بداية العام الجاري بنسبة 20% مقابل الدولار، كما حلق الإسترليني فوق 1,30 دولار. وينفذ مصرف الاحتياط الفيدرالي سياسة مبنية على اليتين لإنعاش الاقتصاد الأميركي من جائحة كورونا، وهما الاحتفاظ بسعر فائدة منخفض قريب من الصفر وضخ المزيد من الدولارات في السوق عبر برنامج إعادة شراء السندات الحكومية، وهو ما أدى إلى تراجع سعر صرف الدولار خلال الشهور الأخيرة.

يُذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أبقى يوم الأربعاء على نسبة الفائدة الرئيسية عند مستوى 0 – 0,25%، وتعهد بالحفاظ عليها عند هذا الحد إلى مدة ثلاث سنوات مقبلة على الأقل حتى في حال تجاوز معدل التضخم نسبة المعدل المستهدف أي 2%، أو انخفاض معدل البطالة إلى 4%.

على صعيد اليوان، توقع مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، أمس الخميس، ارتفاع سعر صرف العملة الصينية إلى 6,5 يوانات مقابل الدولار خلال الـ12 شهراً المقبلة. وحسب بيانات بلومبيرغ، شهد سعر صرف اليوان ارتفاعاً خلال الأسبوع الجاري في كل من الصين ومراكز الأفشور، مستفيداً من ضعف سعر صرف الدولار وارتفاع مبيعات متاجر القطع، وكذلك التعافي السريع لبعض القطاعات الإنتاجية في الصين. ومنذ بداية الأسبوع الجاري، ارتفع سعر العملة الصينية إلى 6,8 دولارات، وهو مستوى لم يبلغه خلال العام الجاري. وقال خبير العملات بمصرف «غولدمان ساكس» تيموثي موي، أمس الخميس: «نتوقع ارتفاع العملة الصينية مقابل الدولار من 6,7 إلى 6,5 يوانات خلال الـ12 شهراً المقبلة»، وهو ما يعني تراجع الدولار مقابل اليوان.

وحسب رويترز، أبقى مجلس الاحتياطي الفدرالي على نسبة الفائدة الرئيسية عند مستوى 0 – 0,25%، وتعهد بالحفاظ عليها عند هذا الحد حتى يتجاوز التضخم 2%، أي المعدل الذي يهدف إليه الاحتياط الفيدرالي. كما أشار رئيس مجلس الاحتياطي، جيروم باول، في بيانه يوم الأربعاء، أنه سيحافظ على حجم مشترياته من السندات الحكومية بحجم 120 مليار دولار شهرياً بهدف تهيئة الظروف المالية الملائمة في المستقبل للنمو الاقتصادي. كما اعترف باول كذلك بأن تداعيات وباء فيروس كورونا تؤثر سلباً على الاقتصاد، مؤكداً عزمه على استخدام كافة الأدوات المتاحة لديه لدعم الاقتصاد الأميركي. وبهذا الإعلان يتوافق باول مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يبدو في أمسّ الحاجة إلى سياسات نقدية مرنة، وإلى المزيد من التحفيز الاقتصادي والدفعيات المالية المباشرة لكسب الانتخابات الرئاسية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني. ولكنها سياسة ربما تقود في النهاية إلى إضعاف مكانة الدولار الذي يعد أهم أسلحته في محاصرة الصين والهيمنة العالمية. وقال مصرف الاحتياط الفيدرالي في توقعاته بشأن حالة الاقتصاد، الأربعاء، إن سعر الفائدة سيبقى عند مستواه الحالي حتى نهاية 2023 على الأقل، حيث لا يتوقع أن يتجاوز التضخم الـ2%. كما عدل البنك التوقعات بشأن تراجع النمو الاقتصادي في هذا العام من 6,5% التي توقعها في يونيو/ حزيران الماضي، إلى 3,7%. وخفض التوقعات بشأن البطالة من 9,3% إلى 7,6%.

توقعات بارتفاع العملة الصينية وتراجع الدولار إلى 6,5 يوانات

وكان الاحتياط الفيدرالي قد أعلن الشهر الماضي أنه يسعى لزيادة نسبة التضخم، التي لا تزال ضئيلة في الولايات المتحدة منذ سنوات، لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الإضافية. ومن المتوقع أن يرفع الكونغرس من حجم أموال التحفيز المقترحة قبل نوفمبر/ تشرين الثاني موعد الانتخابات.

توقعات متشائمة للتعافي

في توقعات متشائمة، قالت مجموعة البنك الدولي، الخميس، إن التعافي الاقتصادي العالمي من الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا قد يستغرق خمس سنوات. جاء ذلك في تصريحات لكبيرة الاقتصاديين بالبنك، كارمن راينهارت، في مداخلة افتراضية بمؤتمر عقد في مدريد، والتي أضافت: «من المحتمل أن يكون هناك انتعاش سريع برفع جميع إجراءات القيود المرتبطة بالعزل الصحي، لكن التعافي الكامل سيستغرق نحو خمس سنوات». وتابعت بأن الركود الناجم عن الجائحة سيستمر لفترة أطول في بعض البلدان مقارنة ببلدان أخرى وسيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. وأردفت أن الفئات الأفقر ستكون أكثر تضرراً من الأزمة في البلدان الغنية.

«ماغنيتسكي» أوروبي لمعاقبة روسيا

عمال في خطوط أنابيب نورد ستريم 2 (Getty)

موسكو ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر روسية أمس الخميس، إن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو اعتماد قانون على غرار قانون «ماغنيتسكي» الأميركي، يسمح بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا وغيرها.

وحسب صحيفة «سفوبودنايا بريسا» الروسية أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العقوبات ضد انتهاكات حقوق الإنسان بأغلبية بسيطة يوم الأربعاء. وقالت إنه تم تقديم الاقتراح من قبل رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي مساء الأربعاء.

وأضافت أن المفوضية الأوروبية انتهت عملياً من وضع قانون عقوبات مشابه لقانون ماغنيتسكي الأميركي. ونسبت «سفوبودنايا بريسا»، إلى الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإقليمية والسياسة الخارجية في الجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية، فاديم تروخاتشيف، قوله في الوقت الحالي، العقوبات موجهة ضد روسيا، أما في المستقبل فيمكن استخدامها ضد الآخرين.

وتطالب أصوات في البرلمان الأوروبي بمعاقبة مشروع السيل الشمالي للغاز «نورد ستريم 2» الذي ينقل الغاز إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، ويواجه عقبات الاكتمال بسبب العقوبات الأميركية ضد السفن الأوروبية التي تملك تقنية إمداد الأنابيب تحت بحر البلطيق، وتبحث روسيا عن تقنيات بديلة لتنفيذ ما تبقى من التوصيلات، ولكن الشركات الأوروبية تتخوف من حظرها في السوق الأميركي.

في هذا الشأن، أبحرت سفينة الإمداد «إيفان سيدورينكو»، المقرر استخدامها لاستكمال مد أنبوب مشروع «السيل الشمالي-2»، متجهة نحو ميناء موكران الألماني، الذي يعد القاعدة اللوجستية للمشروع. وانطلقت السفينة من ميناء سان بطرسبورغ يوم الثلاثاء، ومن المقرر أن تكون وصلت إلى ميناء موكران، المطل على بحر البلطيق.

و«إيفان سيدورينكو» هي سفينة إمداد لأنابيب الغاز، وبانتظارها في الميناء الألماني سفينتان هما «أكاديمك تشيرسكي» و«فورتونا»، المختصتان في مد أنابيب الغاز في قاع البحر.

ويشار إلى أنه يجري حالياً تنفيذ المرحلة الأخيرة من مد الأنابيب لمشروع «السيل الشمالي-2»، الذي يتضمن بناء خطين لنقل الغاز الطبيعي الروسي بطاقة إجمالية تبلغ 55 مليار متر مكعب سنوياً، من الساحل الروسي، عبر قاع بحر البلطيق، إلى ألمانيا.

ويلقى المشروع معارضة قوية من الولايات المتحدة، التي تسعى لبيع غازها المسال في أوروبا. وكانت أعمال مد أنبوب «السيل الشمالي-2» قد توقفت في ديسمبر/ كانون الأول 2019 بعد انسحاب سفينة أوروبية مختصة في مد أنابيب الغاز، عقب فرض واشنطن عقوبات على المشروع.

تخزين النفط ينقذ شركات الحاويات من الإفلاس

شركات الناقلات النفطية تعود للنشاط الإيجاري، لكن بأسعار أقل من النصف الأول من العام الماضي حينما بلغت الذروة

لندن ـ **العربي الجديد**

ربما كانت شركات الحاويات النفطية العالمية ستواجه الإفلاس بسبب جائحة كورونا التي تواصل ضرب الطلب العالمي على النفط الذي تراجع إلى نحو 97,5 مليون برميل يومياً، حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع.

وبعد انطفاء فورة الطلب على إيجار السفن النفطية في شهور إغلاق النشاط الاقتصادي بدول الاستهلاك الرئيسية، والانهيار الكبير في أسعار النفط بين مارس/ آذار ومايو/ أيار الماضي، عاد التجار مرة أخرى لتخزين الخامات النفطية، وإن كان بمستويات أقل من الأشهر الأولى من الربع الثاني. وحسب ما ذكر خبير النقل البحري الأميركي غريغ ميللر في تعليقات نقلتها نشرة «أويل برايس» الأميركية، تراجعت أسعار إيجار الناقلات النفطية العملاقة إلى 27 ألف دولار خلال الشهر الجاري من مستويات الذروة التي بلغت 350 ألف دولار في إبريل/ نيسان الماضي.

وهذا المعدل يقل كثيراً عن السعر المتوسط الذي بلغته أسعار الحاويات النفطية العملاقة التي تحمل مليوني برميل من الخامات في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري والبالغ 68 ألف دولار.

وحسب بيانات نشرة «أويل برايس»، ارتفعت كميات النفط المخزونة بواسطة الشركات الوسيطة في تجارة النفط والدول المنتجة بمقدار 1,3 مليار برميل خلال الشهر الجاري. وفي نهاية إبريل/ نيسان الماضي، ارتفع حجم النفط العائم في البحار على ظهور الناقلات النفطية إلى 250 مليون برميل، حسب ما ذكرت بيانات شركة كلاركسونز الأميركية للوساطة.

زيادة ملحوظة في مخزونات الخامات ونواتج التكرير في أميركا

ومع تواصل بحث منتجي النفط عن خزانات لإنتاجهم من الخامات، ارتفعت أجرة الناقلات النفطية العملاقة التي تحمل مليوني برميل إلى 350 ألف دولار في اليوم. وكانت خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي نحو 80 ناقلة نفطية مستخدمة للتخزين عائمة في البحار. ويتوقع خبراء، مع تراجع أسعار النفط إلى أقل من 40 دولاراً لخام غرب تكساس وتحت 43 دولاراً لخام برنت، أن تتزايد عمليات تخزين الخامات النفطية.

وكانت الشركات الوسيطة في تجارة النفط والمصارف الاستثمارية قد جنت مليارات الدولارات من تخزين الشحنات العائمة في البحار.

وكشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يوم الأربعاء، أن مخزونات نواتج التقطير زادت بمقدار 3,5 ملايين برميل في الأسبوع الماضي. وذكرت الإدارة أن الطلب الأسبوعي على الوقود انخفض إلى 2,81 مليون برميل يومياً، بتراجع 27,2% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وحسب وكالة رويترز، ارتفعت مخزونات نواتج التقطير إلى أعلى مستوياتها في مثل هذه الأشهر من العام منذ 1991، كما أن شركات التكرير الأميركية تواجه متاعب مالية بسبب تراجع هوامش الأرباح من المنتجات المكررة، التي تراجعت إلى أدنى مستوياتها في عشر سنوات.

وفي هذا الشأن، أفادت وثيقة اطلعت عليها الوكالة، أمس الخميس، بأن لجنة فنية تابعة لأوبك+ حذرت من أن زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا في بعض الدول ربما تكبح الطلب على النفط على الرغم من مؤشرات التعافي الاقتصادي. وحتى الآن لا توجد أمام «أوبك» وحلفائها خيارات لتصحيح مسار أسعار النفط، كما أن بعض الدول تواصل خرق اتفاقات الإنتاج التي أقرتها «أوبك+».

شحنات نفط عائمة على شواطئ كاليفورنيا (Getty)

مؤشرات الأسواق

السوق السعودي

أنهى مؤشر السوق السعودي جلسة الخميس على ارتفاع بنسبة 0,3% عند 8338 نقطة (+27 نقطة). وسط تداولات بلغت نحو 14,7 مليار ريال. وارتفع سهما سابك وأرامكو بنسبة 1% عند 89,90 ريالا و36,65 ريالا على التوالي. وأغلق سهم جبل عمر عند 36,30 ريالا (+5%).

بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تداولاتها الأسبوعية، الخميس، على ارتفاع مؤشر السوق العام 52,3 نقطة، ليبلغ مستوى 5447,16 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,97 في المئة. تم تداول كمية أسهم بلغت 445,6 مليون سهم عبر 14292 صفقة بقيمة بلغت 27,3 مليون دينار كويتي، أي نحو 253 مليون دولار. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3,6 نقاط.

سوق مسقط

أغلق مؤشر سوق مسقط 30، الخميس، عند مستوى 71 .3647 نقطة، منخفضا بـ14,8 نقطة وبنسبة 0,40 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت أكثر من 3662 نقطة. وبلغت قيمة التداول 877 ألفا و714 ريالا عمانيا، مرتفعة بنسبة 92,7 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت 455 ألفا و578 ريالا.

مؤشر دبي

أقفل سوق دبي المالي مرتفعا بنسبة 0,85% عند مستوى 2321 نقطة، وبتداولات كبيرة بدعم من بنك الإمارات دبي الوطني، حيث بلغت قيمتها 1458,4 مليون درهم. وبالإقفال عند هذا المستوى يكون السوق قد ارتفع بمقدار 50 نقطة لهذا الأسبوع وبنسبة 2% مقارنة بإقفال الخميس الماضي. وارتفعت أسهم 11 شركة من أصل 35 شركة تم تداولها أمس، بينما انخفضت أسهم 17 شركة، وبقيت أسهم 7 شركات على ثبات. وأقفل سهم الإمارات دبي الوطني مرتفعا بنسبة 1,9% عند 11 درهما، وبتداولات تجاوزت 100 مليون سهم.

سوق أبوظبي

أقفل سوق أبوظبي للأوراق المالية مرتفعاً بنسبة 0,12%، عند مستوى 4511 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 903 ملايين درهم. وبالإقفال عند هذا المستوى يكون السوق قد انخفض بمقدار 8 نقاط لهذا الأسبوع ككل وبنسبة 0,2 % مقارنة بإقفال الخميس الماضي. وأقفل سهم الدار العقارية مرتفعاً بنسبة 0,5% عند 2,07 درهم، وبتداولات قاربت 66 مليون سهم، بينما انخفض سهم أبوظبي الإسلامي بنسبة 3,1% عند 4,1 دراهم، وبتداولات قاربت 19 مليون سهم. وانخفض سهم أبوظبي الأول بنحو 1% عند 11,16 درهماً.